S/PV.9752

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9752**

الجمعة، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بونيكفار فيلاسكيز
	سيراليون	السيدة كريم
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليابان	السيد إيريا

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-30411 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/753، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إكوادور والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيسة (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2752 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أرحب بممثل هايتي في هذه الجلسة.

إن اتخاذ القرار 2752 (2024) بالإجماع عنصر أساسي في معالجة الأزمة في هايتي، والتي يتطلب طابعها المتعدد الأبعاد استجابةً شاملة. وأشكر الولايات المتحدة، بوصفها مشارِكة في الصياغة، على تعاونها الوثيق والإيجابي. وأشدد أيضاً على المشاركة البناءة لجميع الوفود في المفاوضات، الأمر الذي مكّن من تجديد نظام الجزاءات وتعزيزه.

إن هذا هو القرار الثالث الذي نتخذه بشأن هايتي في غضون ثلاثة أشهر تقريباً، وهو دليل على التزام إكوادور ذي الأولوية تجاه الشعب الهايتي وبالبحث عن حلول مستدامة تعالج الأسباب الهيكلية للعنف في ذلك البلد. ومنذ شهر تموز/يوليه من هذا العام، جددنا ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومددنا ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بقيادة كينيا. وبالتالي، فإن اتخاذ هذا القرار أداة في جملة الأدوات المتاحة للمجلس للدفع قدما بحل سياسي في هايتي والتمهيد لمستقبل سلمي ومزدهر لشعبها وللمنطقة.

وترحب إكوادور بتمديد ولاية فريق الخبراء وتمديد حظر السفر وتدابير تجميد الأصول وإدراج الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار غير المشروع بها كمعيار إضافي للإدراج في قائمة الجزاءات. وأسلط الضوء على تمديد حظر توريد الأسلحة، فضلاً عن حماية الحيز الذي تتطلبه العمليات الإنسانية والأمنية. ويعزز هذا التوسع مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تستخدم كل أشكال العنف ضد السكان المدنيين، ولا سيما النساء.

ويتضمن القرار أيضاً إشارات إلى تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتنفيذ ويشجع الدول الأعضاء على تقديم تقارير إلى فريق الخبراء بشأن تدابير التنفيذ. وبالمثل، يعترف القرار بالحاجة إلى تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة بطريقة مستمرة لضمان إجراءات واضحة وعادلة في المسائل المتعلقة بالجزاءات.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري لدور الممثلة الدائمة لغيانا، السفيرة كارولين رودريغيس – بيركيت، وفريقها في توجيه عمل لجنة الجزاءات وأشكر الأمانة العامة وفريق الخبراء على عملهم.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعرب عن الامتنان لإكوادور، التي شاركنا معها في صياغة مشروع القرار، لقيادتها بشأن القرار 2752 (2024) ونشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر لنظام الجزاءات.

لا تزال الحالة في هايتي مروعة. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الأمنية والإنسانية في هايتي. ولا يزال الكثير من الناس يعانون من العنف المستمر. ويوسع اتخاذ هذا القرار بالإجماع نطاق الحظر الإقليمي المفروض على الأسلحة في هايتي ويدل على التزامنا بالاستفادة من أدوات الأمم المتحدة المتاحة لدعم شعب هايتي. ويُظهر إدراج مجلس الأمن مؤخراً اسمي لوكسون إيلان وبروهان فيكتور في قائمة الجزاءات تصميمنا على محاسبة أفراد العصابات الذين يرتكبون أعمال عنف وأولئك الذين يمكنونهم من ذلك.

إن نظام الجزاءات الخاص بهايتي مكون رئيسي في إطار الجهود الدولية الأوسع نطاقاً لتعزيز السلام والاستقرار في هايتي وفي المنطقة. ولكن يلزم القيام بالمزيد من العمل لتعزيز تأثير تدابير الجزاءات. ونحث الدول الأعضاء كافة على تنفيذ جميع أحكام هذا القرار بجدية. والولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب هايتي وستواصل العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة لتيسير السلام والرخاء للبلد والمنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار 2752 (2024) الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على هايتي لمدة عام. وأشكر إكوادور والولايات المتحدة على عملهما بوصفهما القائمين على الصياغة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بغيانا على عملها الدؤوب في رئاسة لجنة الجزاءات وأن أنوه بالعمل الذي قامت به اللجنة وفريق الخبراء.

على مدار العام المنقضي، ومن أجل مكافحة عنف العصابات بفعالية والاستفادة من نظام الجزاءات المفروضة على هايتي، نفذت لجنة الجزاءات القرارات ذات الصلة بجدية وعززت بشكل خاص الجهود المتعلقة بحظر الأسلحة بفعالية. غير أننا نلاحظ أن الحالة الأمنية في هايتي لم تتحسن، حيث لا يزال عنف العصابات متفشياً بل وينتشر ويتسع نطاقه. وهذا يشير إلى عدم وجود حظر فعال على توريد الأسلحة. فالأسلحة والذخيرة لا تزال تتدفق إلى البلد. ولا يزال أمن الشعب الهايتي يتعرض لتهديد خطير. وقد أعربت السلطات الهايتية وبلدان المنطقة والأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس عن القلق ودعوا مراراً وتكراراً إلى تعزيز نظام حظر الأسلحة المفروض على هايتي.

ويشكل القرار 2752 (2024) المتخذ للتو استجابة فعالة لتلك الدعوات. ويتضمن القرار أحكاما أكثر صرامة وتفصيلاً ومحددة الأهداف بقدر أكبر بشأن حظر الأسلحة.

أولاً، ينص القرار على محظورات أوسع نطاقاً على حظر الأسلحة، تشمل جميع الأسلحة والأعتدة العسكرية ذات الصلة.

ثانيًا، يطلب من لجنة الجزاءات النظر في إدراج الأفراد والكيانات الذين ينتهكون حظر الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، يشجع السلطات الهايتية على تعزيز الرقابة على الأسلحة والذخائر والحدود وعلى التوعية بحظر الأسلحة بفعالية في أوساط الوكالات الحكومية وعامة الناس.

رابعا، يشجع الدول الأعضاء على تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الجزاءات وفريق الخبراء عن تنفيذها ويدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع الفريق في تحقيقاته.

خامساً، يشجع الفريق ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز التنسيق والتعاون.

ونأمل ألا تدخر جميع الأطراف جهداً في تنفيذ القرار والتدابير المذكورة حتى يكون لها تأثير رادع حقيقي على أفراد العصابات.

ومنذ تموز/يوليه الماضي، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع ثلاثة قرارات يجدَّدُ بموجبها لمدة عام ولاية كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي ونظام الجزاءات المفروض على هايتي. وهذا يدل على تصميم المجتمع الدولي على البقاء متحداً لمساعدة هايتي على معالجة هذه الأزمة. ولكن الدعم الخارجي لا يمكن أن يعالج سوى الأعراض وليس الأسباب الجذرية. والمفتاح لخروج هايتي من محنتها الحالية هو جهودها الذاتية. ولا بد من التعجيل بإنشاء حكومة شرعية ومسؤولة وفعالة والعمل بفعالية على تعزيز عملية سياسية يقودها الهايتيون ويمتلكون زمامها.

ونأمل أن تعطي جميع الأطراف في هايتي الأولوية لمصالح الشعب الهايتي وأن تسرع المشاورات السياسية سعياً للتوصل إلى

توافق في الآراء وأن تدفع باتجاه تحقيق تقدم جوهري مبكر في العملية السياسية. ونؤيد استمرار المساعي الحميدة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والجماعة الكاريبية ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة هايتي على استعادة السلام والاستقرار والهدوء في أقرب وقت ممكن.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلا عن بلدي، غيانا (مجموعة 3+1). ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لهايتي.

ترحب مجموعة 3+1 باتخاذ القرار 2752 (2024)، الذي يجدد نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء، بالإجماع. ونشكر المشاركَين في صياغة مشروع القرار – إكوادور والولايات المتحدة – على جهودهما البناءة طوال فترة المفاوضات وعلى تقديم نص توافقي مرة أخرى.

وباتخاذ هذا القرار اليوم بالإجماع، يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بالحد من عنف العصابات في هايتي ومساعدة الرجال والنساء والأطفال، ضحايا عنف العصابات الوحشي منذ فترة طويلة جداً. ونرحب أيضا بقرار المجلس بتوسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل جميع أنواع الأسلحة والذخائر وليشمل الأنشطة التي تزعزع استقرار هايتي من خلال استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها على نحو غير مشروع، مُظهراً مرة أخرى استعداده للاستجابة لتطور الحالة على أرض الواقع ولمطالب الشعب الهايتي.

ونشدد على أهمية زيادة التنسيق بين لجنة الجزاءات وفريق الخبراء ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأطر الإقليمية الأخرى لتنفيذ تدابير الجزاءات، على النحو الذي يدعو إليه هذا القرار، ولتشجيعهم على العمل معا لتوعية الدول الأعضاء والسلطات الهايتية المعنية بأحكام تلك التدابير. ونرى في ذلك خطوة حاسمة لتعزيز تنفيذ نظام الجزاءات ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتثال الكامل لأحكامه.

ونحث أيضاً المجتمع الدولي على زيادة الدعم المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية، حيثما دعت الحاجة، حتى تتمكن من تلبية التوقعات الواردة في هذا القرار، وذلك من خلال تعزيز قدرتها على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر وحيازة هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة وإساءة استخدامها، فضلا عن مراقبة الحدود والجمارك. ويجب أن تقترن تلك الجهود أيضاً باستمرار النهوض بعملية سياسية شفافة يقودها الهايتيون ويمتلكون زمامها وبدعم الاستجابة الإنسانية.

ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات الحكم الانتقالي ونؤكد ضرورة تقديم دعم أقوى من المجتمع الدولي للمساعدة في معالجة التحديات الأمنية والإنسانية في هايتي بشكل كلي. والاستجابة الإنسانية حاسمة لتلبية الاحتياجات الملحة للمتضررين من الأزمة، بسبل منها توفير خدمات الحماية للنساء والأطفال، وتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الفورية والطويلة الأجل ومنع حدوث مجاعة. ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان حصول الأشخاص المحتاجين على المياه وخدمات النظافة الصحية والصرف الصحي وكفالة حصول الأطفال النازحين على التعليم بشكل آمن وعلى نحو يوفر لهم الحماية. وتشكل هذه الجهود، إلى جانب استعادة الأمن وتعزيز التعافي الاقتصادي، عناصر حاسمة في سياق مجمل الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار البلد وتحسين الظروف المعيشية للشعب الهايتي.

ونود أن نؤكد على العمل الحاسم الذي تقوم به لجنة الجزاءات في تحديث قائمة الجزاءات باستمرار لتشمل الأفراد والكيانات المسؤولين عن انعدام الأمن في هايتي.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لفريق الخبراء على عملهم الممتاز في خدمة العدالة والمساءلة من أجل ضحايا عنف العصابات في هايتي، وكذلك لزملائنا أعضاء المجلس على تعاونهم البناء بشأن هذا النص.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الرئاسة السويسرية على ترؤسها لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة المخصصة لتجديد نظام الجزاءات المفروضة على هايتي.

ترحب هايتي بأن المجلس اتخذ بالإجماع القرار 2752 (2024) الذي يجدد لمدة عام نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 2653 (2022) والذي يمدد في الوقت نفسه ولاية فريق الخبراء الذي يساعد اللجنة في عملها لمدة 13 شهراً. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس، ولا سيما المشاركَين في صياغة مشروع القرار – الولايات المتحدة الأمريكية وإكوادور – على عملهم بنشاط للتوصل إلى هذه النتيجة.

إن مجلس الأمن، باتخاذه بالإجماع لهذا القرار الذي جاء في الوقت المناسب، يؤكد من جديد تصميمه الحازم على ملاحقة كل ما يسهم في تدهور الحالة الأمنية في البلد ويمثل في الوقت نفسه تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، نشعر بالتفاؤل بشكل خاص إزاء الأحكام الجديدة التي اعتُمدت لجعل الجزاءات أكثر فعالية – على سبيل المثال، فيما يتعلق بحظر الأسلحة، الذي جرى توسيع نطاقه الآن – لمنع تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى هايتي والتي تزيد من انتشار وباء عنف العصابات في البلد. وبالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة والذخائر، توسع نطاق الحظر الآن ليشمل الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها والمركبات والمواد وقطع الغيار العسكرية، وكذلك المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وأي مساعدة أخرى لها علاقة بالأنشطة العسكرية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي نفس السياق، نشعر بالتفاؤل الشديد لأن هذا القرار يوسع نطاق الأنشطة المنصوص عليها في الفقرة 15 من القرار 2653 (2022) لتشمل الأنشطة التي تزعزع استقرار هايتي، مثل استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة.

ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذه التطورات المهمة. وندعو مجدداً الدول الأعضاء إلى أن تكون أكثر استباقية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي لا يزرع الأسى في أوساط الأسر الهايتية فحسب، بل يقوض أيضا النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على الحكم الوارد في الفقرة 4 الذي يدعو إلى زيادة التنسيق بين لجنة الجزاءات وفريق الخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين في الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية المعنية في تنفيذ نظام الجزاءات، وذلك بتنظيم اجتماعات إعلامية مشتركة تعمل الأمم المتحدة من خلالها على التوعية بالجزاءات.

ختاماً، لقد قطع مجلس الأمن، باتخاذ هذا القرار، شوطاً كبيراً في إيجاد حل للأزمة الخطيرة المتعددة الأبعاد التي تعصف ببلدي. ويجب أن ننتقل الآن إلى المرحلة النشطة، أي تنفيذ الدول الأعضاء لهذا النص الهام بفعالية. ويحدونا الأمل في أن تتحقق الأهداف الرئيسية للقرار بحلول موعد التقييم القادم، المقرر إجراؤه بعد عام من الآن، وذلك تماشياً مع الفقرة 13 من القرار.

رفعت الجلسة الساعة 15/20.